CEDAW

الأمم المتحدة

اتفاقية القضاء
على جميع أشكال
التمييز ضد المرأة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/5/Add.42
17 December 1986
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

اللجنة المعنية بالقضاء على
التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

التقارير الأولية من الدول الأطراف

السنغال

V.86-63322

Digitized by UN Library Geneva

بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، يعرض هذا التقرير المقدم من السنغال التدابير ذات الطابع التشريعي والقضائي والاداري وغيرها التي اتخذها من أجل انفاذ أحكام الاتفاقية ، كما يعرض التقدم المحرز في هذا الاطار ، وذلك اعتبارا من ٧ آذار/مارس ١٩٨٥ ، وهو تاريخ بدء نفاذ الاتفاقية في السنغال .

ويشتمل هذا التقرير على جزءين :

أولا - الاطار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العام لإعمال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

١-١- على الصعيد الاقتصادي

واجه بلدنا طوال العقد الأخير العواقب الناجمة عن الأزمة الاقتصادية الدولية .

وقد تجلت هذه الأزمة في تدهور اقتصادنا الوطني بسبب جملة أمور منها صعود الدولار الذي أثقل فاتورتنا النفطية وعبء الدين العام .

كما ان خطة الاصلاح الاقتصادي والمالي وكذلك التدابير الرامية الى التصحيح الهيكلي التي اتخذت من أجل مجابهة هذا الوضع ، فقدت جانبا من فعّاليتها بسبب النتائج المترتبة على فترة من الجفاف زادت على عشر سنوات .

ومع ذلك فان الصحوة الوطنية التي ادعي اليها شعبنا في مواجهة هذه التحديات المتعددة قد أتاحت تحقيق نتائج جديرة بالتقدير ، وأدت الى نشوء تضامن داخلي وخارجي تجاه بلدنا .

١-٢- على الصعيد الاجتماعي والصعيد الثقافي

قبل اعتماد الأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بزمن غير قصير ، بذلت السنغال جهودا جديرة بالثناء من أجل ادماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة أفضل .

فعلى صعيد السياسات الحكومية ، ترجم وضع الاحتياجات الخاصة بالمرأة في الحسبان الى اعلاء لشأن المرأة ، وبخاصة فتح الباب أمامها لتولي مناصب المسؤولية في مؤسسات المجتمعات المحلية (المجالس الريفية والبلدية) ، ومؤسسات الدولة (أعضاء الحكومة ورؤساء القرى) ، والمؤسسات العامة والخاصة (منصب الرئيس المدير العام للمؤسسة) .

وجنبا الى جانب ذلك ، استمر تحسين ظروف العمل والمعيشة الخاصة بالمرأة ، ولا سيما ببدء تنفيذ مشاريع انمائية يساندها اعداد تدريبي يستهدف تهيئة العاملين لتولي أمورها .

Digitized by UN Library Geneva

والى جانب جميع هذه الاجراءات ذات الطابع الوطني ، أسهمت السنغال على الصعيد الافريقي والدولي في تحسين ادماج المرأة في المجتمع .

فعلى سبيل المثال ، استضاف بلدنا مؤخرا حلقة البحث الدولية المعنية بالممارسات التقليدية والتي أدت الى انشاء لجنة البلدان الافريقية التي يوجد مقرها في دكار .

وكذلك ينبغي أن توضع في الاطار نفسه حملات الاعلام والتضامن الواسعة النطاق لصالح شعب جنوب افريقيا وعلى الأخص النساء .

١-٣- على الصعيد السياسي

أعاد السنغال تأكيد تصميمه على اشراك المرأة السنغالية في المسيرة الديمقراطية التي بدأت في عام ١٩٨١ .

ومنذ ذلك التاريخ ، أخذت المرأة تقوم بدور تزداد أهميته باطّراد داخل مختلف التشكيلات السياسية .

فهي ، في هذا الاطار نفسه وبالاعتماد على منظمات معينة بذاتها ، تولّد داخل الأحزاب دينامية جديدة تشرك النساء بقسط أكبر في تحديد التوجهات واتخاذ القرارات السياسية .

ثانيا - التدابير والآثار ذات الطابع التشريعي والاداري والاقتصادي والسياسي الناجمة عن انفاذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٢-١- التدابير التشريعية

دلّ التصديق على الاتفاقية على وجود وعي أكثر شمولا ودافع أكثر قوة الى المضي قدما في سبيل تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات فيما يخص المرأة .

وقد أفاد في وضع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة موضع التنفيذ ، وجود نصوص تنظيمية سابقة في السنغال .

ومن هذا المنظور ، يمكننا أن نذكر ، في جملة أمور ، ما يلي :

- الدستور السنغالي ، الذي يضمن للمرأة حقوقا متساوية مع حقوق الرجل .
- النظام العام لموظفي الدولة ، الذي يحظر في المادة ٩ منه كل تمييز بالنسبة الى الجنس .
- القانون ٦١ - ٣٤ المؤرخ في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٦١ الذي نقحت بموجبه مدونة قانون العمل ، يكرس هو أيضا مبدأ عدم التمييز ويضمن المساواة في الأجر على العمل المتساوي في القيمة .

Digitized by UN Library Geneva

كما انه يحمي الأمومة وينص على دفع كامل المرتب طوال إجازة الأمومة (١٤ أسبوعا).

- القانون ٧٢ - ٢٥ بشأن الجماعات المحلية الريفية والمرسوم ٧٢ - ١٢٨٨ يعترفان بالمرأة كمستثمرة زراعية فيمنحها هذه الصفة نفسها أسوة بالرجل.
- قانون توجيه التعليم الوطني ، الذي نص على المساواة في التعليم وفي التدريب بالنسبة الى كافة المواطنين .
- القانون ٧٢ - ٦١ المؤرخ في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٧٢ الخاص بمدونة قوانين الأسرة يمنح المرأة شخصية قانونية حقيقية .

وتضمن هذه المدونة ، بالاضافة الى حقوق الطفل ، حقوق المرأة وبخاصة في حالات الطلاق وأيلولة الارث والتعليم والتوجيه وحماية الأطفال .

ومنذ عام ١٩٨٥ ، يتآزر مختلف مؤسسات البلد ، ولا سيما وزارة التنمية الاجتماعية، في العمل على تحسين تطبيق هذه النصوص ، وكلها واردة ضمنا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

هذا هو الاطار الذي جاء فيه مولد لجنة البلدان الافريقية المعنية بالممارسات التقليدية ذات الآثار السلبية على صحة الأم والطفل .

غير أن التطبيق الفعال لهذه التدابير التشريعية ولاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة يصطدم بعقبات عديدة .

أولا ، ينبغي التشديد على الافتقار الى الاعلام . وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها وزارة التنمية الاجتماعية ، وبخاصة من خلال الاحتفال سنويا بأسبوعي المرأة السنغالية ، ومبادرات دوائرها اللامركزية بالتدخل ، لا تزال المرأة السنغالية معوقة في ممارسة حقوقها من جراء عدة عوامل :

- الأمية ،
- الضغوط الاجتماعية التي تثقل كاهلها ،
- عدم التنسيق بين العديد من المنظمات النسائية .

وفي المقام الثاني ، يجب تعديل مضمون بعض القوانين الخاصة بالنهوض بالمرأة لكي يضع في الحسبان على نحو أفضل الكفاءات المعترف بها للمرأة (على سبيل المثال، من حيث هي والدة) .

٢-٢- التدابير السياسية والادارية

فيما يتعلق بالأنشطة السياسية ، توجد مساواة في الحقوق . وحق التصويت في الانتخابات معترف به للنساء ، ويجوز انتخابهن في الأجهزة السياسية الوطنية والاقليمية والمحلية .

Digitized by UN Library Geneva

ففي الجمعية الوطنية ، تطور عددهم خلال الانتخابين الأخيرين كما يلي :

١٩٧٨ ٨ نائبات من ١٠٠ أي ٨ ٪

١٩٨٣ ١٣ نائبة من ١٢٠ أي ١١ ٪

وعلى مستوى الدوائر البلدية المحلية ، تمارس النساء مهامهن كأعضاء بالمجالس البلدية منذ عام ١٩٨٤ ، وترأس امرأتان المجلسين البلديين في مدينتيهما .

وفي المجالس القروية ، وهي الهيئات التي تتداول في شؤون الجماعات المحلية الريفية ، تشغل النساء نسبة تقدر بما يزيد قليلا على ٢٠ في المائة .

وهناك ثلاثة مجالس قروية من ٥٨٤ مجلسا ترأسها نساء .

وهذه الجهود الرامية الى ادماج النساء في المجتمع وتحميلهن المسؤولية تبذل بمزيد من القوة على المستوى الحكومي ، حيث يوجد ضمن مجموع أعضاء الحكومة البالغ ٢٥ عضوا ٣ وزيرات مسؤولات عن الوزارات التالية :

- التنمية الاجتماعية
- الصحة العامة
- المهاجرين .

وعلى صعيد الأحزاب السياسية ، فان النساء يناضلن سواء على مستوى القواعد الحزبية أو الأجهزة القيادية .

٢-٣- التدابير الاقتصادية

فضلا عن الخطة الوطنية المعنية بالاجراءات الخاصة بالمرأة ، وهي عبارة عن جملة مشاريع وبرامج التنمية المخصصة لأجلهن ، فان الحكومة والمنظمات الدولية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والرابطات النسائية تتآزر جاهدة من أجل النهوض بالمرأة السنغالية على نحو أكثر واقعية .

وتشارك المرأة السنغالية الآن في نشاط جميع القطاعات الاقتصادية تقريبا ، سواء بصفتها عاملة بأجر أو بصفتها صاحبة مؤسسة .

٢-٣-١- التنمية الريفية

تمثل النساء ٧٠ في المائة من سكان الريف ، وهن ناشطات بقدر غير قليل في قطاعات الزراعة وتربية الحيوانات وصيد السمك ، حيث يكفلن تحويل الانتاج وتجهيزه وتصريفه .

وتشدد الحكومة على ضرورة تنظيم النساء الريفيات في مجموعات للنهوض بالمرأة من خلال تنفيذ مشاريع انمائية ، وهي تحرص من وراء ذلك على استخدام الامكانات البشرية وتحسين ظروف معيشة السكان على نحو ملحوظ

Digitized by UN Library Geneva

وهكذا تتآزر مشاريع متنوعة على تخفيف عبء العمل المنزلي وعلى تمكين النساء من تكريس أنفسهن للقيام بأنشطة مجزية .

ومنذ عام ١٩٧٠ ، أقام البرنامج المعني بتخفيف الأعمال التي تؤديها المرأة :

- ٥٧٩ طاحونة دخن
- ٧٦ قشّارة دخن
- ٦٤ قشّارة أرز
- ٢٢ جرّاشة عجو النخيل
- ١٤ معصرة زيت

وبالاضافة الى ذلك ، نفذ أو يجري تنفيذ ١٢ مشروعا زراعيا خاصا بالمرأة تصل قيمتها الاجمالية الى ٠٠٠ ٠٠٠ ٤١ فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الافريقي ، وتستوعب ٠٠٠ ١ امرأة .

وفي مضمار صيد السمك ، يكاد يكون النهوض بهذا القطاع مقصورا على النساء .

وهن يعملن في مراحل تجهيز الانتاج وتعبئته وتوزيعه .

ومع ذلك ، ثمة عقبات مختلفة تقف حائلا دون تحقيق المرأة الامكانات التي تمتلكها في هذه القطاعات . فاذا كان القانون ينظم وضعها كعاملة في مؤسسات تجهيز وتعبئة المنتجات الزراعية وصيد الأسماك ، فلا يزال من الضروري ، مع ذلك ، استكمال مهمة تطبيق مبادىء المساواة والانصاف . وينطبق على ذلك أيضا ما يتعلق بظروف العمل (الأمن الصناعي ، المشقّة ، الخ ٠٠٠) .

٢-٣-٢- التوظيف

نظرا لأن الدولة السنغالية أدركت ضرورة العمل على النهوض بالمرأة في قطاع التوظيف ، فانها لم تكتف بالهياكل القائمة من قبل (وزارة شؤون موظفي الدولة ، وادارتها) ، بل كلفت وزارة التنمية الاجتماعية بأن تقوم عن طريق شعبة العمل النسائي بما يلي :

- العمل على القضاء على أشكال التمييز في الواقع والقانون التي تتعرض لها المرأة ،
- دراسة مشاكل توظيف النساء وانعكاساتها على حالة المرأة ،
- دراسة تدابير حماية المرأة العاملة والسهر على احترام اللوائح التنظيمية .

Digitized by UN Library Geneva

وتبيّن الجداول التالية حالة المرأة في هذا القطاع :

الجدول الأول - مؤشرات "التأنيث" بحسب نوع التوظيف (بالنسبة المئوية)

الوظائف	النسبة المئوية من التأنيث
أرباب العمل	١ر٠
العاملون المستقلون	١٢ر٣
العاملون في المساعدة الأسرية	١٥ر١
العاملون بأجر	٢ر٦
غير ذلك	١٣ر٠
الاجمالي	٤٣ر١

المصدر : المكتب الوطني للاحصاء - وزارة الاقتصاد والمالية .

واذا كانت النساء يشغلن ٤٣ في المائة من اجمالي أنواع الوظائف،فيظل صحيحا مع ذلك أنهن ما زلن مقتصرات على العمل في قطاعات معينة جرى العرف بحجزها لهن تقليديا.

الجدول الثاني - مؤشرات "التأنيث" بحسب فروع الأنشطة (بالنسبة المئوية)

فروع الأنشطة	النسبة المئوية للنساء على صعيد الفرع
الزراعة ، تربية الحيوانات، صيد الأسماك	٣٣ر٢
الصناعات الاستخراجية	١٣ر٠٤
الصناعات التحويلية	١ر٠
الكهرباء - المياه - الغاز	١٣ر٠
التجارة - الفندقة	٥ر٠
النقل	٦ر٠
المؤسسات المالية	٤ر٠
الادارات	٥ر٠
الأشغال العامة	٠٤ر٠

المصدر : المكتب الوطني للتعداد - وزارة الاقتصاد والمالية .

Digitized by UN Library Geneva

وهذا الجدول يكمل الجدول رقم ١ ويساعد على تبيّن القطاعات الأساسية التي يكثر فيها عدد النساء .

الجدول الثالث : مؤشرات "التأنيث" بحسب الفئات المهنية

الفئات المهنية	النسبة المئوية للنساء في الفئة المهنية
المهن العلمية	٥ر٠
الموظفات الاداريات	٥ر٠
موظفات المؤسسات التجارية	٥ر٦
المزارعات	٣٣ر٢
العاملات ، والعاملات اليدويات	١١ر٠
العاملات في قطاع الخدمات	٢ر٢

المصدر : المكتب الوطني للتعداد - وزارة الاقتصاد والمالية .

ولا يرجع انخفاض هذه المؤشرات المختلفة - بصفة رئيسية - الى وجود أي تمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالتوظيف ، بل هو يفسّر في المقام الأول بالافتقار الى التكوين التدريبي والمؤهلات المهنية .

ويجب ، في المستقبل ، أن تحظى هذه العناصر بالقدر الأعظم من الاهتمام من أجل أن تدفع على النهوض بالمرأة في السنغال ، وبخاصة من خلال اعمال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة اعمالا أكثر فعالية .

٢-٣-٣- التعليم

في هذا المجال بذلت حكومة السنغال جهودا كبيرة لصالح المرأة ، وهي جهود ساعدت على العناية بالبيئة الريفية .

فقد بلغ معدل التحاق الاناث بالمدارس ٦٧ر٤ في المائة في العام الدراسي ٨٤ - ١٩٨٥ ، ومن ثم طرأت زيادة أيضا على نسبة الاناث في عدد التلاميذ الاجمالي .

Digitized by UN Library Geneva

العـــدد	٧٧ - ١٩٧٨		٨٣ - ١٩٨٤	
مستوى التعليم	العـدد الاجمالي	النسبة المئوية للبنات	العـدد الاجمالي	النسبة المئوية للبنات
التعليم الابتدائي بالمدارس الحكومية والخاصة	٣٦٤ ٥٨٥	٣٩ر٧	٣٩٤ ٥٣٣	٣٩ر٩
التعليم المتوسط العام والتقني بالمدارس الحكومية والخاصة	٦٢ ٩٣٧	٣٣ر٢	٨٨ ٨٩٠	٣٤ر٢
التعليم الثانوي العام والتقني	١٦ ٦٠٠	٢٤	٢٥ ٣٥٩	٢٨ر٣

٢-٣-٤- الصحة

شرعت السنغال ، على غرار البلدان الأخرى ، في تطبيق برنامج الرعاية الصحية الأولية ، الذي يخص بالامتياز في المعاملة أكثر الفئات عرضة للأخطار ويقصد بها الأمهات والأطفال .

ويأتي هذا البرنامج تعزيزا لسياسة الصحة العامة التي يعد من أهدافها الأساسية العمل على أن يتولّى المجتمع المحلي العناية بشؤونه الصحية بنفسه .

وفي هذا الاطار يمكن أن يشار الى تطوير المرافق الصحية الأساسية ، مثل دور الحضانة والصيدليات القروّية وبرنامج الحماية الغذائية والصحية ومراكز حماية الأمومة والطفولة .

ومن ناحية أخرى ، بدأت وزارة التنمية الاجتماعية تنفذ مشروعين كبيرين يستهدفان رفاه الأسرة .

خاتمة

لقد صدّقت السنغال على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، حرصا منها على النهوض بالمرأة السنغالية .

وهذه الارادة ، التي ليست وليدة اليوم ، تجسّدت من قبل في مجموعة كبيرة من الانجازات .

Digitized by UN Library Geneva

ولئن أصبحت مراعاة الاحتياجات المحدّدة للمرأة وادماجها في الحياة الوطنية لا تثير أي صعوبات ، فان النهوض بها يتطلّب رغم ذلك مزيدا من الجهود .

ولكن ، في ظل الأوضاع الاقتصادية البائدة في البلد ، لا يمكن أن تجاري تلك الجهود طموح الارادة السياسية المعلنة من قبل الحكومة .

ومع ذلك أصبح من الأمور المسلّم بها اليوم أنه لا يكفي أن تنهض الدولة والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية بواجب لاسهام في النهوض بالمرأة ، بل يجب أيضا ، وبصفة خاصة ، أن تكون المرأة نفسها ، في اطار المنظمات الخاصة بها ، هي الطرف المحرّك للنهوض بنفسها .

Digitized by UN Library Geneva